واقع الأمن الإنساني في العالم العربي بين المخاطر العولمية والتهديدات الداخلية

The Reality Of Human Security In The Arab World Between Global Risks And Internal Threats

محمد الشريف أقضي، طالب دكتوراه(*)
جامعة باتنة 1
akdhimohamedcherif@yahoo.fr

د. لزهر وناسي، أستاذ محاضر أ
جامعة باتنة 1
lazharouanassi@gmail.com

تاريخ الإيداع:26- 06- 2019	تاريخ المراجعة:24- 11-2019	تاريخ القبول:01-12-2019

الملخص:

تهتم هذه الدراسة بتحليل إشكالية الأمن الإنساني في المنطقة العربية في ظل التحديات الداخلية و التحولات العولمية الجديدة المتعددة المستويات، حيث بدأت تطرح نقاشات حادة في أغلب الأقطار العربية حول المتطلبات العلمية والسياسات الرشيدة الكفيلة بترسيخ قيم وممارسات الأمن الإنساني في المنطقة العربية، من خلال تنامي الخطابات الأكاديمية المنادية بتفعيل منظومة الحوكمة و البناء الديمقراطي كمدخل لتحقيق الأمن الانساني عربيا، على إعتبار أن هذه المقاربة المتعددة الأبعاد تعد وصفة إصلاحية سياسيا واقتصاديا وأمنيا، بفعل المزايا التي توفرها في عملية بناء سياسات الأمن الإنساني المحققة لمطلب الكرامة الإنسانية في العالم العربي.

الكلمات المفتاحية: الأمن الإنساني، العالم العربي، المخاطر العولمية، التهديدات الداخلية.

Abstract:

This study deals with the problem of human security in the Arab region in light of the internal challenges and the new multi-level Globalized transformations, Where it began to raise heated debates in most Arab countries on the scientific requirements and policies that are able to consolidate the values and practices of human security in the Arab region, Through the growing academic discourse calling for activating the system of governance and democratic construction as an entry point to achieve human security in the Arab world, Considering that this multidimensional approach is a recipe for political, economic and security reform, Because of the advantages it offers in the process of building human security policies that meet the demands of human dignity in the Arab world.

Keywords : Human Security, The Arab World, Global Risks, Internal Threats.

(*) المؤلف المراسل.

www.manaraa.com

مقدمة

شهدت الدول العربية عدة تحولات جذرية كان لها الأثر البالغ في تعميق أزمات الأمن الإنساني في المنطقة العربية وهي المتغيرات التي أفرزتها ظاهرة العولمة على صعيد إتساع مخاطرها بوجه عام، وعلى صعيد التحديات الداخلية للدول العربية في حد ذاتها، التي بدأت تتآكل شرعيتها بفعل جملة من الظواهر والديناميات التي كرست منطق اللاأمن الإنساني في مختلف أبعاده الهيكلية بفعل مجموعة من العوامل، بعضها تلك المتعلقة بالدولة ككيان و بعضها يتصل بتنامي مخاطر الإحتقانات الطائفية والمناطقية و هي صراعات تغذيها قوى و مؤسسات العولمة التي تجسد السلطة الواقعية في إدارة شؤون الدول العربية، من خلال العمل على تعميم نموذج الفوضى الخلاقة في المنطقة، وانعكاسات ذلك على تدهور أوضاع الأمن الإنساني عربيا.

هذا ما جعل مؤشرات الأمن الإنساني في دول العالم العربي في تدهور مستمر في ظل هشاشة بناء دولة ما بعد الإستعمار وعدم وجود قواعد مرسخة لإنتقال وممارسة السلطة، وهو الوضع الذي أدى إلى خلق مقاربات وعمليات منتجة لتغيرات معيارية ونسقية في الدول العربية، ومتوافقة تماما مع المسعى القيمي للعولمة النيوليبرالية، مما أدى إلى فشل كل الإستراتيجيات في إرساء ممارسات الأمن الإنساني في الدول العربية وعجزت كل السياسات بالوصول إلى مرحلة ترسيخ قيم الأمن الإنساني وتجسيدها واقعيا، في ظل التداعيات السلبية لظاهرة العولمة التي طمست بشكل متعمد كل مقومات وأسس بناء منطق الأمن الإنساني المستدام في العالم العربي.

وعليه جاءت هذه الدراسة بهدف تسليط الضوء على واقع الأمن الإنساني في العالم العربي، أي مقاربة معايير الأمن الإنساني على الواقع العربي، وإبراز مدى تفعيل الدول العربية لهذه المعايير من خلال بلورة توجه ينطلق من الخصوصية العربية ويعتمد على الذات لمواجهة مخاطر العولمة والتكيف الإيجابي معها، وذلك بتفعيل منظومة الحوكمة و البناء الديمقراطي التعددي كخيار إستراتيجي للنهوض بالأمن الإنساني في العالم العربي.

إنطلاقا من هذه الفكرة نطرح **الإشكالية** التالية:

إلى أي مدى يمكن إرساء قيم و سياسات الأمن الإنساني في أقطار العالم العربي في ظل التحديات الداخلية والمخاطر العولمية؟

فرضيات الدراسة: لفحص هذه الإشكالية يختبر الباحث الفرضيات التالية:

- يشكل الأمن الإنساني الحلقة المفقودة في سياسات الدولة العربية الحديثة، مما يجعل من منظومة الحوكمة و البناء الديمقراطي التعددي أداة للوقاية من مخاطر العولمة وتفعيل مضامين الأمن الإنساني.
- سياسات الأمن الانساني في العالم العربي ليست نتاج لديناميات داخلية، وإنما نتاج لحركيات خارجية وسياسات عالمية تشكل تهديدا للأمن الإنساني العربي.

وقد جاءت هذه الورقة البحثية كمحاولة للإجابة على هذه الإشكالية و إثبات مدى صحة هذه الفرضيات من خلال **أربعة محاور** وهي:

المحور الأول: الأمن الإنساني: مقاربة معرفية.

المحور الثاني: تحديات الأمن الإنساني في المنطقة العربية.

www.manaraa.com

المحور الثالث: دور فواعل الحوكمة في النهوض بالأمن الإنساني في الدول العربية.

المحور الرابع: تكريس البناء الديمقراطي التعددي المحقق لشروط الأمن الإنساني العربي.

المحور الأول: الأمن الإنساني: مقاربة معرفية.

نظرا للقصور الذي كانت تعاني منه المقاربات التقليدية والموسعة في فهم وتفسير القضايا الأمنية في فترة الحرب البادرة، إتجهت المنظمات الدولية، وبعض الدول الفاعلة في السياسة العالمية، ومختلف المنظرين إلى البحث عن أطر نظرية جديدة قادرة على فهم القضايا الأمنية في ظل العولمة، ومن أهم هذه المفاهيم المتطورة والجديدة، نجد مقاربة الأمن الإنساني، الذي إحتلت صدارة النقاشات الدائرة بين الأكاديميين والساسة على حد سواء.

بالرغم من أن الأمن الإنساني من المقاربات النظرية الجديدة في حقل الدراسات الأمنية، إلا أن جذوره التاريخية تعود إلى الحرب العالمية الثانية، من خلال الخطاب التاريخي للرئيس الأمريكي روزفلت Franklin D. Roosevelt حول حالة الإتحاد في 6 جانفي 1941، حيث أشار إلى الحريات الأربعة(حرية التعبير، حرية العبادة، التحرر من الخوف، التحرر من الحاجة)([1])، وقد برز كمفهوم في النصف الثاني من العقد الأخير للقرن العشرين كنتيجة لجملة من التحولات العالمية، من خلال إنتشار النزاعات الإثنية Ethnic Conflicts وما إنجر عنها من ضحايا في صفوف المدنيين، ولعولمة المشاكل البيئية وإنتشار الأوبئة والفقر([2]) و العنف الهيكلي، و الإبادة الجماعية، وانتشار المجاعة وتفاقم الأزمات المستعصية، سيما الإحتقانات الطائفية والعرقية والجهوية، وهو ما دفع بالعديد من الدول المتوسطية خاصة النرويج إلى طرح سياسات الأمن الانساني في جدول أعمال سياستها الخارجية، حيث صدرت وثيقة السياسة الخارجية النرويجية عام 2008، بعنوان "السياسة الإنسانية النرويجية"([3]).

1- مقاربة الأمم المتحدة: ظهر مفهوم الأمن الإنساني من خلال تقرير التنمية البشرية لعام 1994 الصادر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي UNDP، وركز على صون كرامة الإنسان وتلبية إحتياجاته المادية والمعنوية، حيث يتحقق الأمن الإنساني من خلال التنمية الإقتصادية المستدامة والحكم الرشيد والمساواة الإجتماعية وسيادة القانون وإنعدام التهديد والخوف.([4])

شكل **البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة لسنة 1994**، الوثيقة الأساسية التي إعتمدت مقاربة الأمن الإنساني، وأعطت للمفهوم صفة العالمية، وقد عالج هذا التقرير أنماط التهديدات التي تواجه العالم اليوم، والتي تعرقل التنمية، وحسب التقرير، فإن **الأمن الإنساني يعني ركيزتين أساسيتين هما: الوقاية من الحاجة والتحرر من الخوف**، كما حدد سبع متغيرات تشكل كلها محتوى الأمن الإنساني، مع ضرورة التلازم بين الأمن في جانبه الجسدي للفرد عن طريق حمايته من أي تهديد يمثل خطرا على حياته، وشقه المادي في حماية الإنسان من الفقر.[5] وبشكل

---

[1]- Kevin Boyle et Sigmund Simonse, **" La sécurité humaine, les droits de l'homme et le désarmement"**, p6. https://bit.ly/31VgIEA . accessed: 18/3/2019.

[2]- عبد النور بن عنتر، "تطور مفهوم الأمن في العلاقات الدولية"، **مجلة السياسة الدولية**، العدد 160، أفريل 2005،ص59.

[3]- Filippo Costa Buranelli, **"Human Security the same of Human Rights "**, p2. https://bit.ly/2BSghAk accessed: 18/3/2019.

[4]- محمود شاكر سعيد وخالد بن عبد العزيز الحرفش، **مفاهيم أمنية**، الرياض: جامعة نايف للعلوم الأمنية، ط1، 2010، ص11.

[5]-United Nation Development Program, **Human Development Report 1994**, "New Dimensions of Human Security", New york, oxford university press, 1994, P26.

www.manaraa.com

أهم، فإن التقرير الصادر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي عام**1997**، فرق بين ما كان يعتبر سابقا الأبعاد الكمية والنوعية للأمن الإنساني، ورسمت حدود فاصلة بين الفقرPoverty (دولار واحد) أو أقل في اليوم، والفقر الإنساني (الأمية، عدم الرعاية الصحية ...) فالفقر والفقر الإنساني غالبا ما يكونان مرتبطين ببعضهما الآخر، وهتان الخاصيتان للفقر مرتبطتان تماما بالناحيتين الكمية والنوعية للأمن الإنساني، هذا الأخير الذي يستغرق جهدا وعملا دؤوبا من قبل المنظمات الدولية والإقليمية، لأن الفقر واللامساواة يشكلان أهم تهديدات الأمن الإنساني محليا وإقليميا ودوليا.([1])

قدم الأمين العام السابق للأمم المتحدة **كوفي عنان** سنة **2000**، تعريفا شاملا لمفهوم الأمن الإنساني أثناء تقديم مشروع الألفية*، حيث يرى **عنان** أن الأمن الإنساني في معناه الشامل يعني ما هو أبعد من غياب العنف المسلح، فهو يشتمل على حقوق الإنسان والحكم الرشيدGood governance ، والحق في الحصول على فرصة التعليم والرعاية الصحية، والتأكد من أن لكل فرد لديه الفرصة والقدرة على بلوغ إحتياجاته الخاصة، وكل خطوة في هذا الإتجاه هي خطوة نحو التقليل من الفقر وتحقيق النمو الإقتصادي ومنع النزاعات، فتحقيق التحرر من الحاجة والخوف وحرية الأجيال القادمة في أن ترث بيئة طبيعية وصحية، من الأركان المترابطة لتحقيق الأمن الإنساني ومن ثمة تحقيق الأمن القومي.([2])

تعرف **لجنة الأمن الإنساني عام 2003**، أن أمن الإنسان هو الحماية الجوهرية لحياة جميع البشر بطرائق تعزز حريات الإنسان وتحقيق الإنسان لمتطلباته، فالأمن الإنساني يعني حماية الحريات الأساسية التي تمثل أساس الحياة من خلال حماية الناس من التهديدات والأوضاع القاسية، كما يعني إستخدام العمليات التي تبنى على تطلعات الناس، من خلال إيجاد النظم السياسية والإجتماعية والبيئية والإقتصادية والعسكرية التي تمنح للأفراد مقومات البقاء على قيد الحياة وكسب العيش والكرامة، فالأمن الإنساني مفهوم دينامي.([3])

كما أشار **تقرير التنمية الإنسانية العربية لعام 2009** للأمن الإنساني بأنه: " يتمثل في التهديدات الشديدة والمنتشرة والممتدة زمنيا وواسعة النطاق التي تتعرض له حياة الفرد وحريته" ووفق هذا التعريف فالحرية هي محور الفرد والتي يجب حمايتها من التهديدات سواء داخلية أو خارجية، حيث تتحدد درجة الخطورة في هذه التهديدات بأربعة عوامل و هي: الشدة، المدى إتساع النطاق، الإمتداد الزمني.([4])

---

[1]- علي أحمد الطراح وغسان منير حمزة، "الهيمنة الإقتصادية العالمية والتنمية والأمن الإنساني"، **مجلة العلوم الإنسانية**، العدد4، جامعة بسكرة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، ماي 2003، ص7.

* تم التوقيع على مشروع الألفية في سبتمبر 2000 ، حيث إتفقت الدول الأعضاء في الأمم المتحدة والبالغ عددها 192 دولة، ومشاركة ما لا يقل عن 23 منظمة دولية، على ضرورة تحقيق ثمانية أهداف بحلول عام 2015 وأهمها مكافحة الفقر والأمية والأمراض والتمييز ضد المرأة.

[2]- خديجة عرفة محمد أمين، **الأمن الانساني: المفهوم والتطبيق في الواقع العربي والدولي**، الرياض: جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، ط1 ، 2009 ،ص39.

[3]- برنامج الأمم المتحدة، **لجنة الأمن الإنساني**،"أمن الإنسان الآن"، نيويورك، 2003، ص4.

[4]- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، **تقرير التنمية الإنسانية العربية لعام2009**، "تحديات أمن الإنسان في المنطقة العربية"، بيروت: شركة كركي للنشر، 2009، ص25.

www.manaraa.com

2- مقاربة الحكومة الكندية واليابانية:

أ- المقاربة الكندية للأمن الإنساني (البعد السياسي): تعتبر كندا من بين أهم الدول التي ساهمت في تقديم مقاربات نظرية لتفسير الأمن الإنساني، والتي صنفها الباحثون في إطار المقاربة الجزئية نوعا ما أو الضيقة للمفهوم، حيث يركز التصور الكندي على البعد السياسي للأمن الإنساني، من خلال حماية الأفراد أثناء النزاعات المسلحة، ويعد **Liyord Axworthy** وزير الخارجية الكندي السابق من أبرز المدافعين على هذا الطرح، قدم تعريفه في عام **1996** مفاده أن: " الأمن الإنساني في جوهره يعني سلامة الإنسان من كل التهديدات العنيفة، والماسة بحقوقه وسلامته وحياته، وهو شرط أو حالة الكينونة التي تميز التحرر من الخوف".([1])

فالأمن الإنساني هو التحول في المنظور، ووسيلة بديلة لرؤية الإنسان كمرجعية بدلا من التركيز حصرا على أمن أمن الدول، إذ يستلزم وجود إجراءات وقائية للحيلولة دون وقوع تهديدات ومخاطر متوقعة، فالمقاربة الإنسانية للأمن تعتبر منهجا بديلا وشاسعا للعمل الإنساني يأخذ بعين الإعتبار دوافع إنعدام الأمن مع ضرورة توفير إمكانيات و إمكانيات و مستلزمات السلامة الفردية في الأهداف البعيدة المدى.([2])

وعلى هذا الأساس طرحت كندا الأمن الإنساني كإحدى أولويات أجندتها الأمنية في سياستها الخارجية، وذلك من خلال تحديد خمسة محاور أساسية تشكل أولويات كندا لتحقيق الأمن الإنساني، وتتمثل في: حماية المدنيين، والمشاركة في عمليات حفظ السلام، والعمل على منع النزاعات، وكذا إيجاد آليات للحكم الرشيد والمحاسبة وتحقيق الأمن.([3])

ب- المقاربة اليابانية للأمن الإنساني (البعد التنموي): طرحت اليابان تصور عميق للأمن الإنساني يتلاءم مع توجهات البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة، إذ تقوم هذه الرؤية على كافة العناصر التي تهدد البقاء وإشكاليات الكرامة الإنسانية كالتهديدات الإيكولوجية وإنتهاك الحريات الأساسية وأنماط الجريمة المتطورة، إضافة لقضايا الهجرة والفقر وتفشي مختلف الآفات المزمنة، ورغم تركيز اليابان على الأبعاد الشاملة للأمن الإنساني، إلا أنها ركزت في سياستها الخارجية على البعد التنموي بطابعه الإقتصادي، ويتجلى ذلك من خلال دورها في إنشاء هيئة صندوق الأمن الإنساني العالمي([4])، وفقا للتصور الياباني، فإنه لا يمكن لأي دولة بمفردها مهما بلغت درجة تقدمها أن تحقق أمن مواطنيها، وذلك في ظل تعقد وتشابك مشاكل الأمن الإنساني، وهو ما يتطلب خلق حوار عالمي بشأنها يساهم في خلق إدراك عالمي لكافة أبعاد الأمن الإنساني بمختلف مخاطره، وتحديد أفضل السبل لمواجهتها، ومن أبرز المجالات التي طرحتها اليابان هو المجال التنموي الذي لا بد أن تأخذه الدول و الحكومات بعين الإعتبار كما أخذت اليابان مؤخرا في طرح مفهوم الأمن الإنساني الإقليمي Regional Human security من خلال التعاون مع دول جنوب شرق آسيا.([5])

---

[1]- Alexandra, Amouyel, "What is Human Security", **Journal of Centre for Peace and Human Security**, issues1, April2006, p17

[2]-Lioyd, Axworthy, **Human security Safty for people in changing world**, Ottawa canada, April 1999.

[3]- خديجة عرفة محمد أمين، **الأمن الإنساني: المفهوم والتطبيق في الواقع العربي والدولي**، مرجع سبق ذكره، ص139.

[4]-Richard Jolly and Deepayan Basu ray, "The Human Security from Work and National Human", **Development Reports** : NHDR, occasional paper5, United Nations Development Programme, May 2006, P133.

[5]- خديجة عرفة محمد أمين، **الأمن الإنساني: المفهوم والتطبيق في الوقع العربي والدولي**، مرجع سبق ذكره، ص121.

www.manaraa.com

المحور الثاني: تحديات الأمن الإنساني في المنطقة العربية.

1- التحديات الداخلية وتعميق أزمة الأمن الإنساني.

تتجه كل المنطقة العربية نحو الخروج من نظام متكامل ذو أشكال متنوعة من التسلط، أو من برادايم التسلط الذي حكم المنطقة لحقبة ما بعد الإستعمار، وبدأ يسقط مع الثورات الشعبية منذ 2011، إلى تلمس الديمقراطية والأمن الإنساني والتنمية، لكنها مرحلة مليئة بالصراعات التي ستطال كل الأنظمة العربية بأوقات ودرجات مختلفة، رغم صعوبة الحسم في سيناريوهات التحولات السياسية والأمنية في العالم العربي([1])، نظرا لحالة الفوضى العارمة التي تجتاح كل شيء، تختلط فيه المفاهيم بالممارسات، ويثور الجدل والفعل بين ما هو إصلاحي وما هو لا إنساني، بحيث تحولت الإحتجاجات الشعبية في بعض الدول العربية من إعتصامات ومطالب سلمية للتغيير إلى فوضى خلاقة شهدت نوع من المعضلة الأمنية Security dilemma المجتمعية في إطار التناحر الطائفي والعرقي والمناطقي بين مختلف فئات المجتمع في ظل غياب المؤسسات السياسية والأمنية لبعض الدول العربية مثل ليبيا وسوريا، وهو ما إعتبره المتابعون للأحداث بأنه النتيجة المنطقية للإفلاس الواسع النطاق لكل السياسات التنموية والأمنية التي حكمت المنطقة العربية خلال حقبة ما بعد الإستعمار.([2])

تنتشر حالات الحرمان والتهميش والفقر في أغلب الدول العربية وتتعمق مهددات الأمن الإنساني العربي بفعل فشل السياسات العامة المنتهجة من قبل الأنظمة الحاكمة، وهذا الوضع ينطبق على بعض الدول العربية، حيث يعاني الشباب من الإقصاء من ثلاثة أبعاد(إجتماعي سياسي، إقتصادي)، ويعانون من ضيق الفرص وإنتشار الفقر والبطالة، حيث لا يجد المواطن فرص حقيقية للمشاركة والتعبير عن تطلعاته وتلبية إحتياجاته، مما أدى إلى محاولة تغيير الوضع عبر الإنخراط في العنف والنزاع والانتقامات المجتمعية الحادة، وهو الوضع الذي يعبر عن إخفاق الدولة العربية في إرساء قيم المواطنة وفقدان الهوية.([3])

في ظل هذا المشهد، تزداد المخاوف من دخول بلدان عربية عديدة إلى الإحتقان الإثني والطائفي والعرقي في ظل تشبث النظم السلطوية العربية بسياسات تعزز إحتكار السلطة و الثروة، والتمييز بين مواطني الدولة الواحدة[4]، و في ظل فقدان الشرعية التاريخية والسياسية والإجتماعية للأنظمة العربية، و إستبدال الأيديولوجيا الوطنية بالزبائنية، وإحياء الإنتماءات الضيقة، بفعل المأسسة الطائفية والإثنية التي إمتدت إلى تشكيل وزارات يتم توزيعها طبقا للمحاصصة، كما هو الحال بالنسبة للعراق، حيث إنتقلت المأسسة من المستوى السياسي إلى المستوى الأمني،

---

[1]- حسن كريم، "الربيع العربي وعملية الإنتقال إلى الديمقراطية"، في: حسن كريم وآخرون ، **الربيع العربي: ثورات الخلاص من الإستبداد دراسة حالات**، بيروت: الشبكة العربية لدراسة الديمقراطية، ط1، 2013، ص13.

[2]- فتحي العفيفي، "الحرب على الفوضى الخلاقة: النزعة المركزية في الثورات العربية المعولمة"، **مجلة المستقبل العربي**، العدد 390، أوت 2011،ص151.

[3]- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، **تقرير التنمية البشرية 2014**، "المضي في التقدم: بناء المنعة لدرء المخاطر"، نيويورك: البرنامج، 2014 ، ص63.

[4]- عصام حسن، "ماذا بقي من قوة الدفع لمبادرات الإصلاح"، في: ألبرتسون أندرو وآخرون، **آفاق الإصلاح السياسي في العالم العربي**، القاهرة: مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان، ط1، 2010، ص23.

www.manaraa.com

فالأحزاب السياسية تحولت من الوظيفة الرقابية والتشاركية إلى منطق العنف، حيث تمتلك بعض الأحزاب السياسية مليشيات بأكملها ساهمت في إنهيار دولة المؤسسات وإنتشار الفوضى الخلاقة واللاأمن البشري.([1])

تتمحور أزمة الأمن الإنساني في العالم العربي زمن الثورات في الصراع حول دور الدولة في التنمية وتطوير السياسات الإجتماعية، وتوفير الأمن الوظيفي والأمن الصحي، وتحسين نوعية التعليم، فقد أدى شخصنة السلطة إلى إستشراء الفساد والتوزيع غير العادل للموارد وذلك بإستخدام جهاز الدولة من قبل النخبة الحاكمة على نحو مستمر كأداة أساسية لإعادة إنتاج التخلف([2])، و الإنتكاس السياسي والمجتمعي والإقتصادي، حيث إنصبت جهود إهتمامات الدولة العربية بصورة مطلقة على قضايا الأمن القومي National Security على حساب الحقوق والحريات الأساسية للمواطنين، من خلال إنتهاكاتها ممارسة حكم القانون وتراجع الدولة عن آداء دورها كضامنة لأمن المواطن العربي.([3])

من جهة أخرى، **يشكل تنظيم الدولة الإسلامية Islamic State of Iraq and the Levant تهديدا حقيقيا للأمن الإنساني العربي**، فعنف التنظيم وسلوكه اللاإنساني هو جزء من العنف البنيوي الراهن، الذي يجتاح العديد من الدول العربية، ولهذا نعتقد أنه من الضروري أن تتم قراءة هذا الفاعل السياسي الجديد في إطار العنف السلطوي، سواء أكان ذا طابع طائفي مثل العراق وسوريا، او إستبدادي مثل مصر وبعض الدول العربية، فقد إستغل التنظيم المتوحش و الإرهابي موجة الفوضى الخلاقة التي تشهدها المجتمعات العربية والفراغ السياسي ونمو الفكر المتطرف، وتفكك المجتمعات العربية وإنهيار السلطة الأخلاقية للدولة، والعودة إلى الأشكال الأولية من التعبير على الهوية، وهو ما يجعل من سيناريو الفوضى والعنف والتفكك المجتمعي والسياسي هو السيناريو المتوقع في المدى المنظور([4])، وتجدر الإشارة إلى أن تنظيم الدولة الإسلامية منظمة إرهابية متطورة تمتلك من الموارد والقدرات مايؤهلها لتحقيق أعمالها الإجرامية من خلال تكنولوجيا الإعلام والإتصال، وكذلك الدعم الذي تتلقاه من بعض المنظمات الإجرامية وعصابات المخدرات وبعض الحكومات، وهو ما أدى إلى إنتشار الفكر التطرفي على أوسع نطاق(صناعة الجهاد العالمي) المستند إلى أفكار مثالية ذات طابع تكفيري وتطرفي تستخدم الدين لتحقيق أهداف متناقضة مع الأديان السماوية والمواثيق والقوانين الدولية([5]). وستستمر الإنتهاكات الخارقة للقيم والمعايير الإنسانية التي يرتكبها التنظيم في حق الوجود الإنساني في ظل إنهيار دول ما بعد الإستعمار في العالم العربي، والإتجاه نحو إقامة مجتمعات اللادولة.

---

[1]-أحمد عبد الحافظ فواز، "العنف الهوياتي والفرصة السياسية في العراق"، **المجلة العربية للعلوم السياسية**، العددان 48/47،صيف 2015، ص143.

[2]- حسن كريم، "الربيع العربي وعملية الإنتقال إلى الديمقراطية"، مرجع سبق ذكره، ص25.

[3]- **تقرير التنمية الإنسانية العربية لعام 2009**، مرجع سبق ذكره، ص193.

[4]- حسن أبو هنية ومحمد أبو رمان، **تنظيم الدولة الاسلامية: الأزمة السنية والصراع على الجهادية العالمية**، عمان: مؤسسة فريد رش إيبرت، ط1، 2015، ص ص231،230،229.

[5] - Ligon, Gina and others, "The Islamic State of Iraq and the Levant: Branding, Leadership Culture and Lethal Attraction," **Final Report prepared for the Department of Homeland Science and Technology Directorate's Office of University Programs**, University of Maryland, November 2014,P 47.

www.manaraa.com

2- التحديات العولمية وفقدان الأمن الإنساني.

إن قضايا الأمن الإنساني هي بالأساس قضايا كونية ومواجهتها تتطلب سياسات رشيدة وتعاونا على المستوى العالمي من خلال مجموعة متطلبات، تتمثل أساسا في إدخال بعض الإصلاحات على مؤسسات العولمة لتستجيب لمتطلبات الأمن الإنساني، مع ضرورة إلزامية الدول العربية بتنفيذ تعهداتها الدولية في إطار الإتفاقيات الدولية المتضمنة للأمن الإنساني، من خلال تصميم سياسات تنموية وأمنية تحترم معايير أمن الإنسان العربي بأوسع معانيه، عن طريق منع الصراعات العنيفة وإحترام حقوق الإنسان، وإتاحة الفرصة لكل فرد لتحقيق إمكانياته في الحصول على الرعاية الصحية والتعليم والتحرر من الفاقة والتحرر من الخوف.([1])

يشير كوننة الأمن الإنساني إلى مساءلة الإجراءات العالمية التي يمكن أن تؤثر على فقدان الأمن البشري، بالتأكيد على ضرورة تحمل المنظمات ذات الهيمنة العالمية مسؤولياتها تجاه إرساء الأمن الإنساني، بتوفير المناخ الملائم للتوظيف الإيجابي لإجراءات العولمة الإقتصادية عن طريق التوزيع العادل للثروات وتحقيق المكاسب المطلقة وفق تصور الليبرالية الجديدة بوضع خطط التنمية العالمية لصالح الأمن الإنساني وفقا للحاجات الأساسية ومتطلبات الواقع المتغير.([2])

ساهمت العولمة في إتساع تهديدات الأمن الإنساني في الدول العربية، خاصة ظاهرة الإرهاب كأهم تحدي للأمن الإنساني، سواء كان إرهاب الدول كما يحدث في الأراضي الفلسطينية، أو إرهاب النظام السياسي كما يحدث في واقع ممارسات الأنظمة العربية، وأخطر ما يهدد أمن الفرد العربي هو سعي الدولة العظمى المهيمنة(الولايات المتحدة الأمريكية) إلى تركيز جهاز أمن العولمة كما تريده، وهو شكل من أشكال عولمة إرهاب الدولة الذي يعمل على إعادة إنتاج الهيمنة بوسائل عولمية جديدة تتناسب وأساليب التحكم عن بعد، بالتشجيع على تغذية التوتر الدائم في الأقطار العربية، من خلال تكريس سياسة المحاور المتضاربة في إطار نسق جديد من الأحلاف بعضها طائفي مثل المحور الشيعي والمحور السني، وبعضها أيديولوجي مثل محور الإعتدال ومحور الممانعة، وتتقاطع هذه المحاور والمسارات في إطار حروب جزئية أو شاملة تتميز بالعنف والتهديد المتواصل للأمن في مضمونه الشامل.([3])

إن ديناميكيات العولمة تسببت في إعادة إنتاج تهديدات الأمن الإنساني في الدول العربية من خلال جملة من الظواهر مثل اللامساواة المتزايدة، الضعف المتفاقم، الحرمان، تدهور المؤشرات التنموية، تزايد حدة الفقر، تجارة الأسلحة في الدول التي تمر بفترات إنتقالية عصيبة[4]، ومع تعمق العولمة تزداد تحديات أمن الأفراد ويكبر أثرها، من تغير المناخ والإستثمار في نهب الطبيعة والأزمات الإقتصادية المفتعلة إلى الإضطرابات الإجتماعية المختلفة، وهي الظواهر التي تستلزم على الأنظمة العربية ضرورة مواجهتها، من خلال الحد من المخاطر البيئية وتعديل النظم

[1] - الأخضر عمر الدهيمي، "الأمن الإنساني في ظل النظام العالمي الجديد"، **ملتقى حول القانون الدولي الإنساني من منظور الأمن الإنساني**، 13/11 ماي 2010، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية وقوى الأمن الداخلية بلبنان، ص ص32،37.

[2] - علي أحمد الطراح وغسان منير حمزة، مرجع سبق ذكره، ص9.

[3] - فتحي العفيفي، مرجع سبق ذكره، ص ص155-156.

[4] - علي أحمد الطراح وغسان منير حمزة، مرجع سبق ذكره، ص ص11،12.

www.manaraa.com

الإقتصادية والسياسات التنموية المختلفة، وإعطاء الأولوية للإنسان في عصر العولمة بتأمين الخدمات والمتطلبات الأساسية التي تدعم قدرات الأفراد على الصمود أمام تحديات العولمة.([1])

يعتقد بعض الباحثين العرب وعلى رأسهم **"أديب نعمة"** أن العولمة تتناقض مع الأمن الإنساني، حيث تتميز العولمة النيوليبرالية بالعسكرة المتنامية للنظام العالمي والنمو في القطاع العسكري، و هذا التحول في إستراتيجيات العولمة سببه عدم كفاية الآليات الإقتصادية لتكريس الهيمنة وضمان تدفق الأرباح، مما يجبر الدول الكبرى على تحقيق الأهداف الإقتصادية من خلال منطق القوة والعنف، حيث تشكل الحروب التي خاضتها الولايات المتحدة في العالم العربي تهديدا للأمن الإنساني في مختلف أبعاده، خاصة في بعده السياسي، حيث عملت الولايات المتحدة على تكريس سلطة إستبدادية من النمط المافياوي مندمجة في الليبيرالية الكونية وحائزة على دعم قوى العولمة، حيث تعيد إنتاج الفقر والهيمنة وتكريس الزبائنية والفساد، وهو ما يعتبر تآكلا للأمن الإنساني وتهديدا لحقوق الإنسان، وتكريسا للهيمنة النيوليبرالية.([2])

من جهة أخرى، يرى الباحث " محند برقوق" أن العولمة خلقت نقاشات وإهتمامات جديدة حول الإنسان وحاجاته بالنظر إلى توسيع مجالات التهديدات والمخاطر من الدولة ببطشها وقمعها وتعسفها وحركيات عجزها التنموي أو الديمقراطي، بل حتى فشلها وإنهيارها (حالة الصومال) لكن في المقابل يرى أنه في عصر ما بعد الحداثة أصبحت الدولة ذاتها ضحية الثورة التكنولوجية التي جعلت من الأفراد الخارجين على الولاء والقانون يهددون أمنها بإسم التمرد والعصيان والإرهاب، كما تفاقمت ظاهرة التصدع الإجتماعي بحكم الثورة المعلوماتية التي أفقدت الدولة قدرتها الرقابية، وتنامي التهديدات المرتبطة بحياة الناس سواء ما تعلق بتزايد عدد ضحايا العنف السياسي أو ضحايا الفقر والمجاعة والأمراض، وهي تهديدات **لا تماثلية*** **Asymmetric warfare** .

إن قوى ومؤسسات العولمة كرست أزمة الأمن الإنساني في العالم العربي سواء من ناحية المؤشرات والمعايير الكيفية أو المؤشرات الكمية، التي ترصد واقع التهديدات التي يتعرض لها الأمن الإنساني في الدول العربية كظاهرة العنف السياسي والقمع والأساليب القسرية التي تمارسها بعض الأنظمة العربية في حق مواطنيها بذريعة الأمن الوطني وبدعم ومساندة القوى الغربية التي تعمل على تكريس الوضع التسلطي القائم، أو على مستوى التدخلات السافرة التي تورطت فيها الولايات المتحدة في حروبها في العالم العربي بحجة مكافحة الإرهاب وتصدير الديمقراطية،

---

[1]- **تقرير التنمية البشرية لعام 2014**، مرجع سبق ذكره، ص118.

[2]- نعمة أديب، " الدولة الغنائمية والربيع العربي"، **مجلة إضافات**، العددان 32/31، مركز دراسات الوحدة العربية، صيف و خريف 2015 ، ص248.

*__الحروب اللاتماثلية أو اللاتناظرية:__ تتميز باللامركزية، أي حرب دولة ضد لادولة، حرب جيش نظامي ضد تنظيمات منتشرة حول العالم، ويطلق عليها بالجيل الرابع للحروب، وتتميزهذه الحروب بقدرة العدو المجهول الهوية على زعزعة إستقرار الدول دون جيوش، وتهدف لخلق الدول الفاشلة، وفرض واقع جديد تغذيه النزاعات الداخلية، مما يمهد للتدخلات الدولية في حروب الدولة الفاشلة، بمعنى أن المصطلح يشير إلى إعادة هيكلة المخاطر الأمنية من النمط التماثلي(تماثل أطراف وفواعل الحرب) إلى النمط اللاتماثلي(لا تماثلية اطراف الحرب)،وتتمحور مخاطر هذه الحروب في خلق الدولة الفاشلة، إنتشار أسلحة الدمار الشامل، إرهاب الدول والمجتمعات.

www.manaraa.com

وهي المؤشرات التي تؤكد على أن العولمة ساهمت في صنع وإفتعال الأزمات البنيوية Structural Crises في الأقطار العربية، وإنعكاسات هذا الوضع على إستدامة تدهور مؤشرات الأمن الإنساني العربي في ظل تحديات العولمة.([1])

تأسيسا على ما سبق، فإن العولمة أو حالة " اللانظام العالمي الجديد"، أو ما يفضل أن يسميه سمير أمين **" حالة الفوضى المعممة"**، جعلت العالم العربي خاضع لمنطق توزيع المخاطر ببروز أنماط من التهديدات لم تعد مقتصرة على الصراعات الداخلية، ولكن مهددة بإستراتيجيات مبتكرة و خطيرة لفواعل غير دولاتية، كما أنها في مجملها ذات طبيعة غير عسكرية لا يمكن التعاطي معها ولا الضغط عليها، فالخوف والتهديد يأتي من ذلك التغير السريع الوتيرة ومن عدو لا يمكن مجابهته([2])، و هو ما يجعلنا **نعتقد بأن العولمة بنسختها الغربية أدت إلى إنسداد آفاق الأمن الإنساني في الأقطار العربية المندمجة في منظومة كونية تعمل على تأجيج وزعزعة الإستقرار السياسي والمجتمعي في دول تتسيد فيها الحروب والنزاعات العرقية والمناطقية، وتتزايد المآسي الإنسانية**، بفعل نفوذ قوى إقليمية وأدوار المؤسسات الدولية في تكريس التوجه نحو حالة اللاأمن واللادولة، وإنعكاسات هذا الواقع على كرامة الإنسان وحقه في الوجود والحرية و جودة الحياة.

المحور الثالث: دور فواعل الحوكمة في النهوض بالأمن الإنساني في الدول العربية.

ينبغي على نشطاء الأمن الإنساني ودعاته أن يستندوا في عملهم الهادف إلى النهوض بالأمن الإنساني في المنطقة العربية إلى مفاهيم الحوكمة ومبادئها، من خلال إدراج منطق الشراكة و التعاون بين مؤسسات الدولة والمجتمع المدني ورجال الأعمال، بما يكفل وضع المواطن العربي في صميم سياسات الأمن الإنساني.

1- دور مؤسسات الدولة

ينبغي على الدول العربية الدخول في إصلاحات عميقة تجعل من عملية إتخاذ القرار بشأن إرساء قيم الأمن الإنساني أكثر شمولية و واقعية، حيث يفضي إصلاح القطاع الأمني إلى تغيير في المعايير والقيم الإجتماعية بما يتلاءم مع أهداف السياسة الوطنية، بإعتماد وسائل غير عنيفة تستند لمعايير العدالة الإجتماعية وحكم القانون ووضع دعائم الثقة والمساءلة لمجابهة ظاهرة القمع الذي تستخدمه الدول العربية، وتمثل مصدرا لإنعدام الأمن الإنساني.([3])

لا يمكن تصور واقعي للأمن الإنساني في العالم العربي، من دون تفعيل دور الدول في إحداث تحولات بنيوية تشمل جميع القطاعات الإستراتيجية، من خلال سياسات تنموية شاملة تضمن مقومات الأمن الإنساني، وهذا لن يتأتى إلا من خلال إقامة أنظمة ديمقراطية رشيدة تراعي مصالح المواطن وتحقق قيم العدالة الإجتماعية بين كل أفراد المجتمع دون تمييز وتصون حقوق الإنسان وتكرسها في دساتيرها، مع ضرورة وضع قواعد سياسة شفافة

---

[1]- Abdallah saaf, **violence politique et paix dans le monde arabe**, paris : institut d'études de sécurité de l' union européenne, octobre 2010, pp84-85.

[2]- أحمد فريجة و لدمية فريجة، "الأمن والتهديدات الأمنية في عالم ما بعد الحرب البادرة"، **دفاتر السياسة والقانون**، العدد 14، جامعة ورقلة، جانفي 2016، ص ص166،167.

[3]- غادة علي موسى، "إعادة النظر في إستراتيجية الأمن الإنساني في المنطقة العربية"، **الملتقى الدولي حول الأمن الإنساني في الدول العربية**، عمان، مارس2005، ص ص 16،17.

www.manaraa.com

وعادلة تسمح بالمشاركة في صنع القرار السياسي والمساءلة بشكل يؤدي إلى قطع الطريق أمام العنف و التدخل الدولي بإسم الإنسانية([1]).

تقع مسؤولية إحتواء هذه الأوضاع على عاتق الدولة العربية التي يتعين عليها التدخل لإحتواء أوضاع اللاأمن الإنساني بإنتهاج سياسات قائمة على التعايش السلمي والتسامح سيما في المجتمعات ذات الأبعاد الطائفية والإثنية، مما يؤدي إلى قيام أشكال متطورة من المواطنة ونبذ العنف و تكييف الأشكال المؤسسية المختلفة بطريقة تتناسب مع الواقع العربي وتصون كرامة الإنسان، وصولا إلى بناء دولة القرن الحادي والعشرين القائمة على أساس التسامح والأمن.([2])

تقارب منظمة اليونسكو United Nations Educational, Scientific and Cultural Organization لدور الدولة العربية في إرساء الأمن الإنساني، في سياق دراسة إقليمية للدول العربية، حيث تعتقد بأنه **يجب على مؤسسات الدولة إعتماد الأطر الأخلاقية لدعم الأمن الإنساني**، بالتركيز على دور السياسات الحكومية في تطبيق المفهوم، وذلك من خلال ضرورة الإحاطة بالجوانب الأخلاقية التي تعتمد على سلم القيم المشتركة التي تضمن حماية كرامة الإنسان، وذلك بتدخل الدولة في دعم سياسات التعليم والتكوين والتأهيل وإرساء ثقافة السلام وصون حقوق الإنسان وتعميق الثقافة الديمقراطية في العالم العربي.([3])

يرصد تقرير التنمية الإنسانية لعام 2014 عددا من المتطلبات الكفيلة بالنهوض بالأمن الإنساني، حيث يقع على عاتق الدولة تعزيز إمكانات الأمن الإنساني ودعم الخيارات على المستوى الوطني بتأمين الخدمات الشاملة في ميدان التعليم والرعاية الصحية والحماية الإجتماعية التي تزود الأفراد بقدر أكبر من الموارد لتمكينهم من الصمود أمام تحديات الأمن الإنساني، وتدعيم قدرات الأفراد على الصمود أمام الصدمات عبر الوطنية مما يساهم في بناء المنعة لدرء المخاطر، وتعميق التقدم، والإهتمام بالفئات الضعيفة، والحد من عدم المساواة وتبني سياسات حكومية تعمل على معالجة القصور الهيكلي في التصدي والإستجابة لشروط الأمن الإنساني المستدام.([4])

إن تعزيز الأمن الإنساني في الأقطار العربية مرهون بفعالية المؤسسات السياسية بالقضاء على الفقر و إيجاد فرص عمل، وحماية التنمية والنهوض بالأمن الإنساني بوجه عام، حيث تعمل الدولة على تمكين الفقراء والمهمشين من خلال إعتماد سياسات وبرامج توفر للفئات المحرومة القدرات التي تعطيهم صوتا في جميع القرارات التي تمس مقومات بقائهم وكرامتهم، و تعمل على بناء رأس المال البشري بالتعليم والتدريب والرعاية الصحية، والتي تعتبر من ضروريات التغلب على الفقر الإنساني، في حين أن رأس المال المادي ضروري للتعبير المادي عن قدراتهم، وهذا يعني أن المطلوب من الدول العربية هو العمل على التكفل بالفقراء من خلال توافر أصناف رأس المال المختلفة، مع الحرص

---

[1] - محمد مسعود قيراط، **الإرهاب: دراسة في البرامج الوطنية وإستراتيجيات مكافحته**، الرياض: جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، ط1، 2011، ص ص285،287.

[2] - **تقرير التنمية الإنسانية العربية لعام 2009**، مرجع سبق ذكره، ص ص76،77.

[3] - UNESCO, **la sécurité humaine : approches et définition**, paris : STEDI MEDIA, 2009,pp 114, 115.

[4] - **تقرير التنمية الإنسانية لعام 2014**، مرجع سبق ذكره، ص ص 116،118،127.

www.manaraa.com

على إجراء العدالة في التوزيع[1] بإتباع خطة عمل طموحة ترتقي إلى مستوى المعايير الدولية من خلال معالجة الفوارق في الصحة والتعليم والدخل، وإعلاء صوت الناس ومشاركتهم في العملية السياسية وخضوع صناع القرار للمساءلة مما يؤدي إلى إستدامة التنمية البشرية والقضاء على مصادر اللاأمن الإنساني.([2])

بوجه عام، ينبغي على الدول العربية العمل على إيجاد منظومة متكاملة لمناهضة الأيديولوجيا التي تحرض على الكراهية والعنف والإجرام، أو تلك التي تروج للكراهية الدينية أو الطائفية أو المناطقية، وذلك من خلال سياسات عامة تتسم بالمسؤولية، تعمل على حماية النسيج الإجتماعي وصيانة مؤسسات الدولة الحديثة بإتباع إستراتيجية شاملة متعددة الأبعاد حيث تشمل هذه الإستراتيجية التدابير اللازمة لتلبية متطلبات العدالة الإجتماعية والتصدي لإنتشار العنف والتطرف والممارسات التي تقوض الكرامة البشرية .([3])

2- دور المجتمع المدني والقطاع الخاص.

أ- دور المجتمع المدني : تؤدي منظمات المجتمع المدني دورها هاما في تسليط الضوء على قضايا الأمن الإنساني، وفي التأثير على الرأي العام عن طريق إستراتيجياتها في طرح قضاياها، وهو ما يفرض على العمل الجمعوي في العالم العربي ضرورة مواجهة التعقيدات والعراقيل والمضايقات التي تفرضها الأنظمة العربية وعدم الإنتساب إليها، مع ضرورة التعاون مع الأحزاب السياسية لدفع المجتمعات العربية نحو حكم القانون([4]) وتطوير صيغ عمل ملائمة لتوظيف مقومات الأمن الإنساني بصورة تضمن مشاركة واسعة وفعالة من قطاعات المجتمع كافة، والحرص على الدفاع عن الفئات المحرومة والمعدومة عن طريق تعزيز التضامن بين قوى المجتمع المدني وتجميع الإمكانات، والإستفادة من الحريات المكتسبة خاصة المساحة التي أتاحتها تقنيات الإعلام والإتصال.([5])

إن دور مؤسسات المجتمع المدني لا تقل شأنا عن دور الدولة في المساهمة في إستدامة الأمن الإنساني، عن طريق بناء الثقة المتبادلة بين القيادة في الحكومة المركزية والجماعات المحلية إلى جانب قيادة المجتمع المدني ،حيث تساهم هذه المنظمات في رفع مستوى معيشة الأفراد وتقليص حدة الفقر وتحسين مستوى الرفاه الإجتماعي و الصحي، ومختلف الخدمات الإنسانية، وهو الدور الذي يجب أن يتجسد في الواقع العربي، من خلال تأثير المجتمع المدني على سياسات الأمن الإنساني بواسطة الآليات المؤسسية التي تمنحها فرصة إرساء قيم السلم الإجتماعي، دون اللجوء إلى العنف أو التغييرات الدراماتيكية في القوة السياسية والسياسات العامة.([6])

---

[1] - برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، **تقرير التنمية الإنسانية العربية لعام 2002**، "خلق الفرص للأجيال القادمة"، عمان: أيقونات للخدمات المطبعية، 2002، ص103.

[2] - برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، **تقرير التنمية البشرية لعام 2013**، "نهضة الجنوب تقدم بشري في عالم متنوع"، نيويورك، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، 2013، ص91.

[3] - مجموعة من الباحثين، "التوصيات الخاصة بمواجهة تهديدات الأمن الإقليمي العربي"، **المستقبل العربي**، العدد 433، مارس 2015، ص ص 216،217.

[4] - **تقرير التنمية الإنسانية العربية لعام 2009**، مرجع سبق ذكره، ص72.

[5] - برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، الصندوق العربي للإنماء الإقتصادي والإجتماعي ، **تقرير التنمية الإنسانية العربية لعام 2004**،"نحو الحرية في الوطن العربي"، عمان، المطبعة الوطنية، 2005، ص ص163،164.

[6] - زهير الكايد عبد الكريم،**الحكمانية: قضايا وتطبيقات**، القاهرة: المنظمة العربية للتنمية الإدارية، 2003، ص ص 85،89.

www.manaraa.com

وفي هذا الإطار، نجد منظمات المجتمع المدني العربي ذات الأدوار والمهام المختلفة منخرطة في أنشطة ذات أثر مباشر في مجال تعزيز الأمن الإنساني في المجتمعات العربية غير أنها إصطدمت بعدد من التحديات حال دون تحقيق أهدافها المنشودة، وهو ما جعل عدد من الخبراء والأكاديميين يقدمون جملة إقتراحات لتفعيل العمل الجمعوي في إرساء مضامين الأمن الإنساني في المنطقة العربية على النحو التالي:([1])

- بناء قدرات المجتمع المدني capacity building of civil society organisations.

- تطبيق المعايير الأخلاقية المتفق عليها، والتي تستند إليها هذه المنظمات للقيام بأنشطتها حيث يعد الإلتزام بالمعايير الأخلاقية عملا إنسانيا وتطوعيا تعتمده منظمات المجتمع المدني العربي بتوفير الخدمات وبناء القدرات والتأثير على صناع القرار.

- الإسهام في خلق رأس مال إجتماعي والنهوض بروابط ملائمة وبناءة داخل الفئات الإجتماعية في إطار مدونة سلوك أخلاقية تعمل على إرساء منظومة سياسية وإجتماعية وإقتصادية تتضافر من أجل تحقيق لبنات البقاء والعيش والكرامة البشرية.

ب-دور القطاع الخاص : يؤدي القطاع الخاص دورا إصلاحيا وتنمويا وأمنيا في إطار شراكة قوية ومعززة مع المجتمع المدني والهيئات الرسمية للدولة، غير أن هذا الدور ظل غائبا في البلدان العربية، حيث يعد أصحاب الأعمال مجرد شركاء ثانويين في بيروقراطية الدولة، ولعل السبب في عجزهم على أن يكونوا من قوى الدفع المؤثرة في تفعيل التنمية والأمن هو الثقل الإقتصادي المتميز للدولة في البلدان العربية، وهو ما أتاح للدول العربية قدرا من السيطرة على الحياة الإقتصادية، وينبثق الجانب الأكبر من هذه السيطرة على النفط([2]) الذي تهيمن عليه الحكومة أو عائلات بعينها كما هو الحال بالنسبة لممالك الخليج، وهو ما يعد خرقا لقيم العدالة الإجتماعية وتجاوزا للأعراف، وإنتكاسا للتنمية الشاملة، وتهديدا للأمن الإنساني في مختلف أبعاده الهيكلية.

إن وجود قطاع خاص فعال يساعد على خلق بيئة أمنية مستقرة، ويعد شرطا ضروريا لتعزيز مقومات الأمن الإنساني، من خلال دوره في الحد من الفقر والتهميش الإقتصادي الذي تعاني منه شرائح واسعة من المجتمع، والفرص التي يتيحها رجال الأعمال في التأثير على صناع القرار من أجل وضع سياسات رشيدة تحقق نوع من التوازن السليم بين مصالح المواطنين في إطار شراكة معززة بين الحكومات ورجال الأعمال لتحقيق مجموعة أهداف ترمي لخلق أرضية خصبة لتوفير الإحتياجات الأساسية للمواطنين في إطار شروط أخلاقية تحد من التجاوزات التي تمارسها الدولة في حق مواطنيها.([3])

تنطوي مسؤولية القطاع الخاص في تحقيق أجندة الأمن الإنساني في السياق العربي على أبعاد إجتماعية إنسانية، حيث يكون القطاع الخاص بمثابة مواطن صالح يعمل على الإهتمام والرعاية الكاملة لصالح الفئات

---

[1]- زياد عبد الصمد، "الشروط الأخلاقية لمشاركة مؤهلة ومسؤولة للمجتمع المدني في الإستجابة إلى حاجات الأمن الإنساني وتحدياته في المنطقة العربية"، في: **الملتقى الدولي حول الأمن الإنساني في الدول العربية**، مرجع سبق ذكره، ص ص62،63،64،67.

[2]- **تقرير التنمية الإنسانية العربية لعام 2009**، مرجع سبق ذكره، ص ص72،73.

[3]- Marc Probst and Wolfgang Amadeus Bruelhart, **"Human Security : the Role of the Private Sector in Promoting the Security of Individuals"**. accessed 12/4/2019
https://bit.ly/32PpXaN

www.manaraa.com

الإجتماعية المختلفة، حيث تعمل الشركات على التخفيف من الآفات الإجتماعية مثل الفساد والمخدرات والفقر والجريمة المنظمة، وغيرها من مهددات أمن الفرد، وتستند المسؤولية الإنسانية Humanitarian responsibility إلى واجبات القدوة التي تهدف إلى تعزيز رفاه المجتمع وتحسين جودة المعايير المعيشية، كما أنها تنطوي على مقاربة القدرات الرئيسية للشركات مع الإحتياجات المجتمعية.([1])

ترتبط فاعلية القطاع الخاص بالمساهمة الإقتصادية في تحقيق الرفاه والرخاء المادي لجميع المواطنين دون تمييز من خلال توفير الوظائف و الخدمات الإنسانية التي تعجز الدولة عن تحقيقها، كما تؤدي دورا محوريا في تحسين الوضع المالي للإقتصاد الوطني من خلال الإستثمار في رأس المال المادي والبشري والرفع من حجم الصادرات المحلية، مع مراعاة الأبعاد الإنساني في نشاطاتها التي يجب أن تتماشى مع الشروط القانونية التي تسهر الدولة على تجسيدها([2]).

بوجه عام، يمكن القول أنه من الضروري بمكان وجود قطاع خاص ناضج في الدول العربية يكون من الوعي والقدرة والإطار الأخلاقي ما يمكنه من تحقيق الكفاية والوفرة المالية والإقتصادية التي تفضي إلى تحقيق الرفاه والإزدهار، مما يساعد المجتمعات العربية على التحرر من الحاجة والفقر.

المحور الرابع: تكريس البناء الديمقراطي التعددي المحقق لشروط الأمن الإنساني العربي.

1- الديمقراطية كمدخل لتحقيق الأمن الإنساني للدول العربية في ظل تحديات العولمة.

تساهم المبادئ والقيم التي تنطوي عليها الديمقراطية في تعميق وترسيخ الأمن البشري عبر سلسلة إجراءات ومتطلبات، أهمها توسيع دائرة المشاركة السياسية وتمكين الأفراد من المشاركة في صنع القرار والوصول إلى السلطة، وجعل النظام السياسي أكثر عرضة للمساءلة من قبل المواطن العادي، مما يجعله أكثر إستجابة للإحتياجات الإنسانية، بحيث يرفع القهر السياسي ، مما يؤدي لزرع قيم الأمن الإنساني وتوسيع الخيارات البشرية.([3])

إن الصلة بين الديمقراطية والأمن الإنساني في السياق العربي، ترتبط بحماية وتعزيز المؤسسات والقيم الديمقراطية كجزء لا يتجزأ من الجهود المبذولة لمنع الصراعات في المنطقة العربية وإقامة سلام ديمقراطي، حيث تنطوي إستراتيجيات البناء الديمقراطي على توسيع الخيارات ومواجهة تحديات الأمن الإنساني في المنطقة العربية، بطريقة تؤدي إلى مواجهة التوترات السياسية الناجمة عن تحديات العولمة المهددة للأمن الإنساني، خاصة في الدول التي تعيش مرحلة الإنتقال نحو الديمقراطية، والتي تصطدم مع ممارسات منظومة القيم التسلطية والشمولية التي يغلب عليها الطابع الجهوي والعرقي.

فالبناء الديمقراطي جزء لا يتجزأ من المبادرات الرئيسية لإستدامة الأمن الإنساني في المنطقة العربية، غير أن هذا يصطدم في كثير من الأحيان مع عواقب سياسية ودراماتيكية ساهمت في تعميق أزمة الأمن الإنساني، ولهذا يتوجب

---

[1]- طلال أبو غزالة، "الأعمال والمجتمع"، في: طلال أبو غزالة وآخرون، **دور القطاع الخاص في مسار التنمية المستدامة وترشيد الحكم في الأقطار العربية**، بيروت: المنظمة العربية لمكافحة الفساد، ط1، 2013، ص46.

[2] - Alyson Bailes, "What role for the private sector in societal security? ", **European Policy**, no 56, October 2008, pp 17, 18.

[3]-Pippa Norris, **"Does democratic governance determine human security "** accessed: 17/4/2019 https://bit.ly/2pZahTM

www.manaraa.com

إتخاذ التدابير الرامية إلى حماية المواطن العربي من القهر في أبعاده المختلفة، وذلك من خلال الربط بين البناء الديمقراطي ومنع الصراعات، والتحول من الصراع بين الطوائف والجماعات إلى عملية تنافس بين القوى والتيارات السياسية المختلفة في ظل حكم القانون، وإنفتاح السلطة على المجتمع، مع ضرورة إتفاق النخبة على تغيير نمط السياسات العامة للدول العربية بطريقة تتلاءم مع القيم الديمقراطية الغربية، **وهذا لا يعني تصدير أو إستيراد المنتج الديمقراطي، أو فرض نماذج غربية على المنطقة العربية، بل إستراتيجية بناء ديمقراطي تحقق الأمن الإنساني بطريقة تتلاءم مع واقع المنطقة العربية وتستجيب لتحديات العولمة.**([1])

من هذا المنظور نجد أن الديمقراطية هي الإطار السلمي لبناء منطق الأمن الإنساني وترتيب علاقات تقدم الدول العربية، وتمنح المواطن حقوقه الأساسية، فالمجتمعات العربية في ظل العولمة تعيش صراعات متداخلة، تستلزم عليها الأخذ بالنظام الديمقراطي كضرورة تاريخية حيث أنها وحدها القادرة على مأسسة وقولبة الأمن الإنساني إلى واقع ملموس، كما أن الممارسات الديمقراطية الحرة والإعتراف بالتنوع والتعدد والإختلاف، هي من الشروط الأساسية لقيام دولة المؤسسات السياسية المؤطرة لعمليات البناء الديمقراطي التعددي، عن طريق نقل الديمقراطية من مجرد إعتبارها آلية جاهزة للتطبيق ضمن المواصفات والحدود الشكلية، إلى ديمقراطية مؤصلة متناغمة مع مستوى تطور البني السوسيو ثقافية والإقتصادية والسياسية والمحلية، ومتكاملة مع مكوناتها وخصوصياتها، ومستجيبة لمتطلبات وتحديات الأمن الإنساني العربي.([2])

بوجه عام يتمثل جوهر الأمن الإنساني في إحترام وتشجيع المبادئ الديمقراطية مما يسمح للمواطن بالمشاركة في بناء الحكم، بما يكفل سماع أصواتهم، من خلال بناء مؤسسات ديمقراطية building democratic institutions مستقرة وقادرة على فرض حكم القانون وتحقق الرفاهية لجميع المواطنين، وحياة كريمة قوامها مستوى معيشي لائق ومستوى صحي ومعرفي متقدم، وهذا لن يتم إلا بعولمة الأمن الإنساني، عبر البناء الديمقراطي التعددي، وبذلك يصبح العالم العربي بيئة آمنة مواتية للتنمية، عن طريق تفعيل هذه القيم إلى ممارسات واقعية([3]) تخفف من التهديدات الكثيرة للأمن الإنساني العربي، وتحقق مطالب البناء الديمقراطي الذي يقوم على مبدأ محاربة أشكال التمييز والإضطهاد والقهر، وتصفية العلاقات التقليدية في العملية السياسية، والإنتقال من مفهوم الجماعة إلى مفهوم المواطنة، ومن مفهوم الملة الديني إلى مفهوم الأمة العلمانية والديمقراطية، ومن الفئوية إلى التجانس المجتمعي، وهي متطلبات سيرورة بناء دولة المؤسسات المحققة لشرط الديمقراطية الضامن لإستدامة الأمن الإنساني في الأقطار العربية.([4])

2- الديمقراطية كخيار إستراتيجي للنهوض بالأمن الإنساني في العالم العربي.

لترسيخ مفهومي الديمقراطية والأمن الإنساني في الدول العربية، نحتاج إلى مدخل معرفي وأخلاقي، يكرس قيم التضامن والتسامح في المجتمعات العربية، وإدراج الأمن الإنساني في المقررات الدراسية والأنظمة التربوية، وتجنيد

---

[1]-Abdallah saaf, op -cit, p p 85,86.

[2]- نغم نذير شكر، "البناء الديمقراطي - العراق نموذجا-"، **مجلة دراسات دولية**، العدد 28، جامعة بغداد، 2005، ص ص152،149.

[3] - وليد عبد جبر، "الأمن الإنساني والتنمية البشرية المستدامة"، **مجلة كلية التربية**، العدد 6، جامعة واسط، 2009، ص206.

[4]- توفيق المديني، **المجتمع المدني والدولة السياسية في الوطن العربي**، القاهرة: منشورات إتحاد الكتاب العرب، 1997، ص ص 1065،1061.

www.manaraa.com

مؤسسات المجتمع المدني للمشاركة في دعم سياسات الأمن البشري بالمشاركة مع القطاع الخاص في نشر ثقافة الديمقراطية والأمن البشري على أوسع نطاق([1])، ويمكن أن نستند إلى مقاربة Wolfgang Merkel حول الديمقراطية المتضمنة، التي تؤكد على ضرورة ترسيخ القيم الديمقراطية في مجتمعات مابعد الإستبداد بطريقة مستدامة تعتمد على إعطاء الأولوية للجانب التربوي، من خلال سياسات تعليمية ذات كفاءة عالية، مع ضرورة إحترام سيادة القانون، وتفعيل دور المجتمع المدني([2]).

الخاتمة:

يتبين لنا من خلال ما سبق ذكره، أن الدول العربية تتجه نحو إنسداد آفاق إرساء قيم وممارسات الأمن الإنساني بفعل فشل السياسات العامة المنتهجة من قبل الأنظمة الحاكمة، مما أفقد الشعوب العربية كرامتها وأرغمها على الإنخراط في العنف و تزايد الإنقسامات المجتمعية الحادة و الصراعات الداخلية التي تمثل النتيجة المنطقية للإفلاس الواسع النطاق لكل سياسات الأمن الإنساني التي انتهجتها الدول العربية.

في ظل هذا المشهد، تظل مؤسسات العولمة الفاعل الرئيسي المحرك لمخاطر الأمن الإنساني في الدول العربية التي تتسيد فيها موجة الفوضى الخلاقة المرتبطة بمسار الحراك العربي وما رافقه من تفاقم لمعضلات الأمن الإنساني سيما في ظل الإنفلات الأمني وتفكك الدول وانهيارها، فالعولمة جعلت العالم العربي خاضع لمنطق توزيع مخاطر الأمن الإنساني عن طريق عولمة المخاطر و تعميم حالة الفوضى والعنف.

من الناحية العملية، فقد تبين أن آليات الحوكمة تساهم في إرساء قيم الأمن الإنساني في الدول العربية ، عبر المسعى التشاركي بين مؤسسات الدولة وكل من القطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني في صنع سياسات الأمن الانساني ، من خلال عمليات التخطيط و التشريع والتنظيم من جانب الدولة، وإشراك القطاع الخاص مع منظمات المجتمع المدني في ترسيخ قيم الأمن الإنساني على نحو مستدام، مع ضرورة إنتهاج الديمقراطية كإطار سلمي لبناء منطق الأمن الإنساني و مأسسته بطريقة تتلاءم مع واقع المجتمعات العربية.

قائمة المراجع

أولا: باللغة العربية.

أ- الدوريات و المجلات العلمية.

1. الطراح، علي أحمد و حمزة، غسان منير. "الهيمنة الإقتصادية العالمية والتنمية والأمن الإنساني". **مجلة العلوم الإنسانية**، العدد 4، جامعة بسكرة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، ماي 2003.

2. العفيفي، فتحي. "الحرب على الفوضى الخلاقة: النزعة المركزية في الثورات العربية المعولمة". **مجلة المستقبل العربي**، العدد 390، أوت 2011.

3. بن عنتر، عبد النور. "تطور مفهوم الأمن في العلاقات الدولية". **مجلة السياسة الدولية**، العدد 160، أفريل 2005.

[1] - البشير شورو، **الأطر الأخلاقية والمعيارية والتربوية لتدعيم الأمن البشري في الدول العربية**، باريس: منظمة اليونيسكو، 2005، ص101.

[2] - Wolfgang Merkel, "Embedded and Deffective Democracies". **Democratization**, Vol 11, N05, December 2004, p55.

www.manaraa.com

4. نعمة، أديب. " الدولة الغنائمية والربيع العربي". **مجلة إضافات**، العددان 32/31، مركز دراسات الوحدة العربية، صيف و خريف 2015.

5. عبد جبر، وليد. "الأمن الإنساني والتنمية البشرية المستدامة". **مجلة كلية التربية**، العدد6 ، جامعة واسط، 2009.

6. فواز، أحمد عبد الحافظ. "العنف الهوياتي والفرصة السياسية في العراق". **المجلة العربية للعلوم السياسية**، العددان48/47، صيف/خريف 2015.

7. فريجة، أحمد و فريجة، لدمية. "الأمن والتهديدات الأمنية في عالم ما بعد الحرب البادرة". **دفاتر السياسة والقانون**، العدد 14، جامعة ورقلة، جانفي 2016.

8. شكر، نغم نذير. "البناء الديمقراطي - العراق نموذجا-". **مجلة دراسات دولية**، العدد28 ، جامعة بغداد، 2005.

ب- الكتب

1. أبو هنية، حسن و أبو رمان، محمد. **تنظيم الدولة الإسلامية: الأزمة السنية والصراع على الجهادية العالمية**. عمان: مؤسسة فريد رش إيبرت، ط1، 2015.

2. أبو غزالة، طلال وآخرون. **دور القطاع الخاص في مسار التنمية المستدامة وترشيد الحكم في الأقطار العربية**. بيروت: المنظمة العربية لمكافحة الفساد، ط1، 2013.

3. ألبرتسون، أندرو وآخرون. **آفاق الإصلاح السياسي في العالم العربي**. القاهرة : مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان، ط1، 2010.

4. الكايد عبد الكريم، زهير. **الحكمانية: قضايا وتطبيقات**. القاهرة: المنظمة العربية للتنمية الإدارية، 2003.

5. المديني، توفيق. **المجتمع المدني والدولة السياسية في الوطن العربي**. القاهرة: منشورات إتحاد الكتاب العرب، 1997.

6. أمين، خديجة عرفة محمد. **الأمن الإنساني: المفهوم والتطبيق في الواقع العربي والدولي**. الرياض: جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، ط1، 2009.

7. كريم، حسن. **الربيع العربي: ثورات الخلاص من الإستبداد دراسة حالات**. بيروت: الشبكة العربية لدراسة الديمقراطية، ط1، 2013.

8. سعيد، محمود شاكر و الحرفش، خالد بن عبد العزيز. **مفاهيم أمنية**. الرياض: جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، ط1، 2010.

9. قيراط، محمد مسعود. **الإرهاب: دراسة في البرامج الوطنية واستراتيجيات مكافحته**. الرياض: جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، ط1، 2011.

10. شورو، البشير. **الأطر الأخلاقية والمعيارية والتربوية لتدعيم الأمن البشري في الدول العربية**. باريس: منظمة اليونيسكو، 2005.

ج- الملتقيات والندوات

www.manaraa.com

1. الدهيمي، الأخضر عمر. "الأمن الإنساني في ظل النظام العالمي الجديد". **ملتقى حول القانون الدولي الإنساني من منظور الأمن الإنساني**، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية وقوى الأمن الداخلية بلبنان، 13/11 ماي 2010.

2. موسى، غادة علي. "إعادة النظر في إستراتيجية الأمن الإنساني في المنطقة العربية". **الملتقى الدولي حول الأمن الإنساني في الدول العربية**، عمان، مارس2005.

د- التقارير

1. برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، **تقرير التنمية الإنسانية العربية لعام 2002**. "خلق الفرص للأجيال القادمة". عمان: أيقونات للخدمات المطبعية، 2002.

2. برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، **تقرير التنمية الإنسانية العربية لعام 2004**. "نحو الحرية في الوطن العربي". عمان: المطبعة الوطنية، .2005

3. برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، **تقرير التنمية الإنسانية العربية لعام2009.** "تحديات أمن الإنسان في البلدان العربية". بيروت: شركة كركي للنشر، 2009.

4. برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، **تقرير التنمية البشرية لعام 2013.** "نهضة الجنوب تقدم بشري في عالم متنوع". نيويورك: البرنامج، 2013.

5. برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، **تقرير التنمية البشرية 2014.** "المضي في التقدم: بناء المنعة لدرء المخاطر". نيويورك: البرنامج، 2014.

6. برنامج الامم المتحدة الإنمائي، **تقرير لجنة الأمن الإنساني**، " أمن الإنسان الآن: تمكين الناس وحمايتهم". نيويورك: البرنامج، 2003.

ثانيا: باللغة الأجنبية

أ- المجلات و الدوريات العلمية (Periodicals and Scientific Magazines).

1. Amouyel, Alexandra**.** "What is human security"**. journal of centre for Peace and Human Security**, issues1, April2006.
2. Merkel, Wolfgang."Embedded and Deffective Democracies". **Democratization**, Vol 11, N05, December 2004.

ب- الكتب (Books).

1. Axworthy, Lioyd**. Human security Safty for people in changing world.** Ottawa canada, April 1999.
2. Saaf, Abdallah**. Violence politique et paix dans le monde arabe.** Paris : Institut d'études de Sécurité de l'Union Européenne, Octobre 2010.

ج- التقارير (Reports).

1. Gina, Ligon and, others. "The Islamic State of Iraq and the Levant: Branding, Leadership Culture and Lethal Attraction". **Final Report prepared for the Department of Homeland**

www.manaraa.com

Science and Technology Directorate's Office of University Programs, University of Maryland, November 2014.
2. Richard, Jolly and Deepayan, Basu ray ."The Human Security from work and National Human" . **Development Reports : NHDR**, occasional paper5, United nations development programme, May 2006.
3. United Nation Development Program, Human Development Report 1994. "New Dimensions of Human Security". New york, Oxford: University Press, 1994.

د- مواقع الأنترنيت (Website).

1. Boyle,Kevin et Simonsen, Sigmund. **" La sécurité humaine, les droits de l'homme et le désarmement"**. accessed: 18/3/2019.
https://bit.ly/31VgIEA
2. Buranelli, Filippo Costa**.** "Human Security the same of uman rights"**.** accessed**:** 18/3/2019.
https://bit.ly/2BSghAk
3. Norris, Pippa**. "Does Democratic Governance Determine Human Security ".** accessed**:** 17/4/2019.
https://bit.ly/2pZahTM
4. Probst, Marc and Bruelhart, Wolfgang Amadeus Bruelhart**. "Human Security : the Role of the Private sector in Promoting the Security of Individuals".** accessed 12/4/2019.
https://bit.ly/32PpXaN

www.manaraa.com